إبراهيم أبراش

مزالق التطبيع وشرعية المقاومة

أولاً : التطبيع خروج عن السياق الحقيقي في فلسطين

حتى نعرف عمق التحولات السياسية في العالم العربي في الجانب المتعلق بالصراع العربي أو الفلسطيني/ الإسرائيلي نقارن بين ما جرى عندما قام الرئيس المصري محمد أنور السادات بزيارة القدس ثم توقيع معاهدة صلح أو سلام مع الكيان الصهيوني 1979، وما يحدث الآن من توقيع دول عربية اتفاقية سلام) معه. في الحالة الأولى قررت الدول العربية نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس، ومقاطعة مصر، وخرجت مظاهرات مليونية في أغلب العواصم العربية منددة بالتطبيع، وبعد ثلاث سنوات تم اغتيال السادات في حادث المنصة في 6 أكتوبر 1981 من طرف جماعة متطرفة مصرية بتهمة الخيانة لأنه طبع واعترف بالكيان الصهيوني.

أما الآن فالتطبيع يتم مع دول ليست في حالة حرب مع الكيان الصهيوني، وجامعة الدول العربية تبارك التطبيع، وغالبية الدول العربية صامتة إن لم تكن موافقة، والقيادة الفلسطينية تقف شبه وحيدة ليس في مواجهة الدول المطبعة بل في مواجهة عديد الدول العربية الصامتة أو المعارضة للتطبيع بتحفظ، والجماهير العربية منشغلة بهمومها الداخلية أو مقهورة وغير قادرة على التعبير عن رأيها بحرية. في الحالتين كانت واشنطن هي الوسيط في عملية التطبيع إلا أنها في الحالة الأولى كانت وسيطاً عن بعد أما في الحالة الأخيرة فهي العراب والمحرك الرئيس للتطبيع.

تطبيع بعض الأنظمة مع الكيان الصهيوني ليس نهاية الكون ويجب ألا يزعزع قناعة الشعب الفلسطيني بعدالة قضيته ويجب عدم تهويل الأمر وكأن كل الأمة العربية تُطبِّع مع إسرائيل، لا داعي للهلع والتشنج تجاه تطبيع بعض الدول وعلى القيادة الفلسطينية التفكير بالدول غير المطبعة وكيف تحافظ على ثباتها في مواقفها، أيضاً كيف تستعيد العلاقة الأخوية مع الشعوب العربية، وليس من الحكمة التسرع في التخلي عن العمق العربي بالرغم من كل ما فيه من سوء، لأنه في حالة فقدان هذا العمق فإن البديل مشروع الشرق الأوسط الذي تعمل واشنطن على بنائه وانفراد إسرائيل بالشعب الفلسطيني.

كان المستفيد من التطبيع إسرائيل وإدارة الرئيس ترامب ، أما الدول العربية فإن استفادتها محدودة وستكتشف مع مرور الوقت أن وعود ترامب وتعهداته بحماية أمنها مجرد سراب لأن ما يهم الولايات المتحدة هو مصالحها ومصالح إسرائيل فقط، وعلينا ألا ننسى أن كل الخراب الذي لحق بالأمة العربية في ظل فوضى الربيع العربي تتحمل مسؤوليته واشنطن وإسرائيل وأتباعهما من الأنظمة العربية، بل قد تؤدي العلاقة مع إسرائيل والاعتماد الكلي على الولايات المتحدة إلى نشر الفوضى وتشجيع الإرهاب في أراضي الدول المطبعة، وواهمة الأنظمة العربية التي تعتقد أن الولايات المتحدة وإسرائيل ستشكلان حماية لها من المخاطر التي تهددها، لأن الحماية الحقيقية لا تكون إلا بمصالحة الأنظمة مع شعوبها ونسج علاقات متوازنة مع كل الدول الكبرى ودول الجوار وبالوقوف إلى جانب عدالة القضية الفلسطينية ومواجهة السياسة العدوانية التوسعية الإسرائيلية.

انطلاقاً مما سبق فإن ما تزعمه الدول المطبعة من مبررات كقولها أن إقامة علاقات مع إسرائيل ستعزز حالة السلام في المنطقة، أو أن التطبيع يصب في صالح الفلسطينيين أو أن التطبيع سيحقق للدول المطبعة مصالح اقتصادية وأمنية استراتيجية الخ هي تبريرات مخادعة، ولا نعرف ماذا يوجد عند إسرائيل ولا يوجد عند الدول الأخرى في العالم؟ وكيف لدول مستقلة ذات سيادة أن تحمي أمنها من خلال القوة والحضور الأمريكي والإسرائيلي على أراضيها؟ ! وهل ننسى ما آل إليه الوضع في العراق وأفغانستان في ظل الاحتلال الأمريكي ومزاعمه حول نشر الديمقراطية وضمان استقرار وأمن هذين البلدين؟ ولماذا لم يتحقق الأمن والاستقرار والازدهار للدول المطبعة وهي التي تربطها – عدا السودان-منذ عقود علاقات استراتيجية مع واشنطن وفيها قواعد عسكرية أمريكية؟! ولماذا لم تعترف أمريكا بمغربية الصحراء طول أكثر من أربعة عقود وتركت الصراع يتفاقم بين أطراف الصراع والآن تعترف بمغربية الصحراء مقابل اعتراف المغرب بإسرائيل، ولماذا الربط بين القضيتين ؟!!. .

نعم وقفت الشعوب العربية إلى جانب الشعب الفلسطيني وما زالت ولها كل احترام وتقدير، وخاضت جيوش عربية حروباً مع الكيان الصهيوني دفاعاً عن أراضيها، وكانت قمة المد النضالي الفلسطيني في الستينيات والسبعينيات متزامناً مع المد الثوري والتحرري والقومي العربي. ولكن إن ارتأت الأنظمة العربية أن مصالحها تحتم عليها الاعتراف بإسرائيل وترك الشعب الفلسطيني وحيداً في مواجهة الكيان الصهيوني وحليفته واشنطن فهذا شأنها وشأن الشعوب العربية، فهذه الأخيرة صاحبة القرار النهائي في شأن التطبيع.

حتى لو طبعت كل الأنظمة العربية فهذا لا يغير أو يبدل جوهرياً في عدالة القضية الفلسطينية أو في استمرار الصراع مع الكيان الصهيوني، فالشعب الفلسطيني موجود على أرضه منذ آلاف السنين والحركة الوطنية التحررية الفلسطينية موجودة منذ مائة عام منذ هبة البراق 1929 والثورة الفلسطينية الكبرى 1936 قبل أن تتواجد غالبية الدول العربية ككيانات وأنظمة سياسية.

قال الشاعر الكبير محمود درويش "على هذه الأرض ما يستحقّ الحياةْ: على هذه الأرض سيدةُ الأرض، أم البدايات أم النهايات. كانت تسمى فلسطين. صارتْ تسمى فلسطين".

ثانياً :شرعية المقاومة الفلسطينية

من المبررات التي كانت تطرحها الدول المطبعة لتطبيعها مع إسرائيل أن القضية الفلسطينية انتهت وأن الفلسطينيين يتعايشون مع إسرائيل ولم يعد هناك صراع فلسطيني إسرائيلي! وجاءت الانتفاضة الفلسطينية المعاصرة بعد أحداث المسجد الاقصى وحي الشيخ جراح لتؤكد عكس ما يزعمون وان الصراع ما زال محتدما وان إسرائيل تواصل عدوانها وإرهابها وان الشعب الفلسطيني يصوب مسار القضية الوطنية ويعود لممارسة حقه بالمقاومة والدفاع عن النفس.

على إثر تصاعد التوتر في فلسطين وخصوصاً على جبهتي القدس وغزة وبعد فشل مجلس الأمن في إصدار مجرد بيان حول ما يجري بسبب رفض واشنطن أن يتضمن البيان أية إدانة لإسرائيل، صدرت بيانات وتصريحات منفردة عن الأميركيين والأوروبيين، وإن كانت عبرت عن قلقها لتصاعد العنف والتوتر وتأكيدها على حل الدولتين وضرورة الحفاظ على الهدوء وعلى الوضع القائم في القدس، إلا أنها جميعاً أكدت على حق إسرائيل الدفاع عن نفسها والتنديد بأعمال المقاومة الفلسطينية ووصفها بالإرهاب، وهو موقف تواترت اميركا ودول أوروبية على التأكيد عليه مع كل مواجهة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

هذا الموقف يعكس تحيزاً فجاً وازدواجية في المعايير، ذلك أن حق الدفاع عن النفس مكفول لكل شعوب ودول العالم كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وإن كان من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها فمن حق الفلسطينيين الدفاع عن أنفسهم أيضاً، وعندما يكون الشعب خاضعاً للاحتلال فإن مقاومة الاحتلال بكل أشكال المقاومة الممكنة تندرج في سياق الدفاع عن النفس، أما إسرائيل وقطعان مستوطنيها فهم مُحتَلونِ لفلسطين ويمارسون العدوان والإرهاب.

الاحتلال يتعارض مع القانون الدولي والشرعية الدولية بينما مقاومة الاحتلال حق يكفله القانون الدولي والشرعية الدولية، الاستيطان ومصادرة الأراضي يتعارضان مع القانون الدولي والشرعية الدولية بما فيها اتفاقات جنيف بينما مقاومة الاستيطان والمستوطنين والدفاع عن الأرض يندرج في سياق ممارسة حق الدفاع عن النفس وشكل من المقاومة مكفول بالقانون الدولي، طرد سكان البلاد الأصليين وتدمير منازلهم كما يجري في القدس يتعارض مع القانون الدولي والشرعية الدولية، بينما مقاومة ذلك والتمسك بأرض الآباء والأجداد سلوك بشري طبيعي يتوافق مع مبادئ الشرعية الدولية، الفصل والتمييز العنصري والتطهير العرقي الذي تمارسه دولة الكيان في القدس وداخل أراضي الخط الأخضر سلوك إرهابي وعنصري مُدان دولياً بينما مقاومة الفلسطينيين لذلك حق طبيعي وقانوني يتوافق مع الشرعية الدولية.

عندما يتوحد الشعب الفلسطيني ويخرج في كل أماكن تواجده داخل فلسطين من البحر إلى النهر في مواجهة دولة الكيان الصهيوني فهذا معناه أن الشعب الفلسطيني لم يعد يُطيق صبراً ولم يعد امامه إلا أن يأخذ المبادرة ويمارس حقه بمقاومة شعبية لكل أشكال الظلم والعدوان والعنصرية التي تمارسها دولة الاحتلال، وخصوصاً أنه أعطى أكثر من فرصة للإسرائيليين والأميركيين ولكل العالم لإنجاز سلام عادل يقوم على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية وعلى الاتفاقات الموقعة.

إن كانت واشنطن والدول الأوروبية معنية بالسلام والاستقرار في المنطقة، وإن كانوا متخوفين على وجود إسرائيل وأمنها بعد ثورة فلسطينيي الداخل غير المتوقعة وبعد وصول صواريخ المقاومة لمدن ومواقع استراتيجية رئيسة في إسرائيل، فعليهم أن يتفهموا أسباب غضب الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده وان يتقدموا بمبادرة سلام جادة تنهي احتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وتؤدي لقيام دولة فلسطينية مستقلة بعاصمتها القدس الشرقية.